

نهاية مشروع قسد

شكل الكرد في سوريا قضية محورية كونه تكتلاً ديموغرافياً واجه صعوبات في الاندماج مع الدولة السورية؛ نظراً لتبني بعض قواه مشروعاً يتجاوز حدود الدولة متمثلاً في حلم "كردستان الكبرى". زاد من تعقيد المشهد العلاقة السلبية مع الجارة تركيا، وهو ما هدد بجر سوريا إلى صدام عسكري في حال تشكلت قوات كردية ذات ثقل في منطقة شرق الفرات، مما يمنحها القدرة على المناورة بورقة الانفصال أو التفاوض من موقع قوة، مراهنه على الدعم الغربي الجاهز لاستثمار هذه الورقة. تاريخياً، توصلت سوريا وتركيا إلى "اتفاقية أضنة" عام 1998 لتصفية نشاط حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهي الاتفاقية التي أدت لاحقاً إلى إخراج "عبد الله أوجلان" من سوريا واعتقاله من قبل تركيا.

مع التحولات الكبرى التي شهدتها سوريا بين عامي 2011 و2024، تمكنت "وحدات حماية الشعب (YPG)"، بدعم من القدرات العسكرية الأمريكية، من تأسيس منظومة عسكرية تحت حماية التحالف الدولي ضمن عملية "العزم الصلب" لمواجهة تنظيم "داعش". نظرت تركيا إلى هذا التطور بعين الريبة والحذر الشديدين على أمنها القومي، نظراً لعمق الانتشار الكردي في المناطق الملاصقة لحدودها، خاصة بعد أن نشرت جهات كردية خريطة "دولة الحلم" التي تمتد من شمال شرق الرقة وصولاً إلى شرق محافظة إدلب، حيث الوجود الكردي في عفرين والباب. وكانت إدارة أوباما قد اختارت "وحدات حماية الشعب" شريكاً رئيسياً في سوريا لمحاربة تنظيم "داعش" عام 2014.

خلال الفترة ما بين 2011 و2019، طرحت تركيا مشروع "الحزام الآمن" على الحدود الشمالية لسوريا، كستار لمنع المشروع الكردي وتعزيز أوراقها في الملف السوري، إلا أنها لم تنل رضا الجانب الأمريكي حينها. ولكن بعد محاولة الانقلاب في تركيا عام 2016 والتدخل العسكري الروسي في سوريا، تمكنت الدول الثلاث (روسيا، تركيا، إيران) من تشكيل مسار سياسي ميداني (مسار آستانة) مواز للنفوذ الأمريكي في أروقة الأمم المتحدة. ومن خلال هذا المسار، نفذت تركيا ثلاث عمليات عسكرية شكلت عائقاً أمام الحلم الكردي، كما تحولت محافظة إدلب إلى منطقة نفوذ برعايتها، حيث خضعت "هيئة تحرير الشام" لعمليات تأهيل أدت في النهاية إلى التطورات الكبرى في الثامن من كانون الأول 2024 واستلام مفاصل الدولة. ومع ذلك، لا تزال قوات "قسد" ومنطقة نفوذها شرق الفرات تحت الحماية الأمريكية تشكل المأزق الأبرز لتركيا.

المشروع السوري الجديد و"قسد": مخاض المراحل

تمثلت أولى خطوات الحكومة السورية الجديدة في الإمساك بزمام القدرات العسكرية، عبر البدء بعملية تسليم الأسلحة من قبل الفصائل المسلحة، بالإضافة إلى معالجة ملف "التسويات" لعناصر الجيش السوري السابق، وبالأخص المنتمين للطائفة العلوية. ثانياً: إعلان دمج هذه الفصائل، أو الراغبين منها، في هيكلية بناء "الجيش السوري الجديد".

استجاب الكثير من المقاتلين، على تنوع انتماءاتهم، لهذه الخطوة، ولا سيما الفصائل الجهادية، بالإضافة إلى تشكيلات توافقية (سورية-روسية) مثل قوات "أحمد العودة"، وذلك في أعقاب التقارب الإماراتي-السوري وبدء ملامح محادثات مع الكيان الإسرائيلي برعاية إماراتية.

إلا أن الصدمات الدامية والمجازر التي شهدتها الساحل (ذو الغالبية العلوية) والأحياء الدرزية في دمشق، رسمت لدى المكونين الدرزي في الجنوب والكردي في شرق الفرات صورة مهولة عما قد ينتظرهم؛ سواء ضمن عمليات "التطويق" للسلطة الجديدة، أو التخوف من مشاريع تغيير ديموغرافي ممنهجة عبر القتل والسلب والتهجير. وقد أثار ذلك تساؤلات ملحة لدى المواطنين السوريين من غير "السنة" (الأقليات) حول أدبيات هذا النهج، وإرث "الجهاد" القائم على القوة، ومدى مواءمته لعملية بناء "سوريا الجديدة".

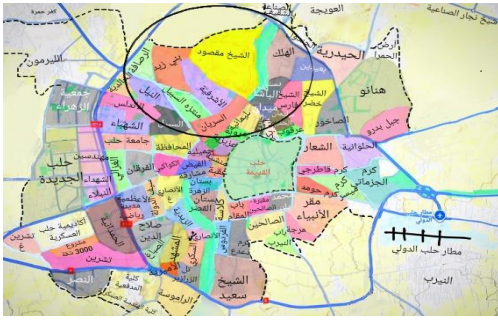
وفي هذا السياق، توصلت المكونات الكردية في شرق الفرات —المدعومة من الولايات المتحدة الراعية للاستقرار والضامنة لمشروع "أحمد الشرع"— إلى تسوية مع الطرف الآخر عُرفت بـ "اتفاقية العاشر من آذار 2025" (بعد قرابة 100 يوم من سقوط نظام الأسد). نصت الاتفاقية على الاندماج والتسوية تحت مظلة الشرعية الجديدة بحلول كانون الأول 2025، أي خلال فترة انتقالية أمدها تسعة أشهر. ومع ذلك، لم تُترجم هذه الاتفاقية ميدانياً إلا من خلال اتفاق أمّني في حلب، قضى بنقل الأسلحة الثقيلة من حيي "الشيخ مقصود" و"الأشرفية"، مع الإبقاء على قوات "الأسايش" الكردية لتولي مهام الحماية المحلية.

قسد والمواجهة العسكرية السورية-التركية: بداية المتغيرات 2026

انتهت المهلة الزمنية لاتفاق "العاشر من آذار 2025" بنهاية شهر كانون الأول من العام ذاته. ورغم التصريحات التي تواترت حول تمديد مفعوله لستة أشهر إضافية، إلا أن مستجداً طرأ على المشهد السوري عقب محاولة اغتيال "أحمد الشرع" أواخر عام 2025؛ تمثل في التوصل إلى اتفاقية أمنية (سورية-إسرائيلية).

ومع مطلع عام 2026، تصاعدت نبرة الخطاب السياسي للنظام السوري الجديد، وتزامنت مع تحشيدات عسكرية استهدفت حيي "الشيخ مقصود" و"الأشرفية" في حلب. انتهت هذه التحشيدات خلال أيام بسيطرة القوات السورية على الحيين وإخراج القوات الكردية منهما بعد مواجهات دامية، تركزت بشكل أساسي مع قوات "الأسايش" (الأمن الداخلي)، وأسفرت عن ضحايا مدنيين في مشاهد أعادت للأذهان صور الحروب الأهلية وما حدث في الساحل السوري والسويداء.

قراءة في موقف "قسد"



حاولت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) عبر وسطاء تأمين حافلات لإخراج مقاتلي "الأسايش"، وهو ما اعتبره مراقبون اعترافاً ضمناً بتوافقات أو توصيات بوجود تسوية (سورية-تركية) تقضي بتسليم غرب الفرات وحلب للقوات السورية. إلا أن المقاتلين الكرد في الميدان اختاروا المواجهة رغم الحصار المحكم، وفي ظل وجود "خاصرة ضعيفة" متمثلة في حي "بني زيد" التابع لعشيرة العكيدات المناهضة لهم.

قراءة في النتائج:

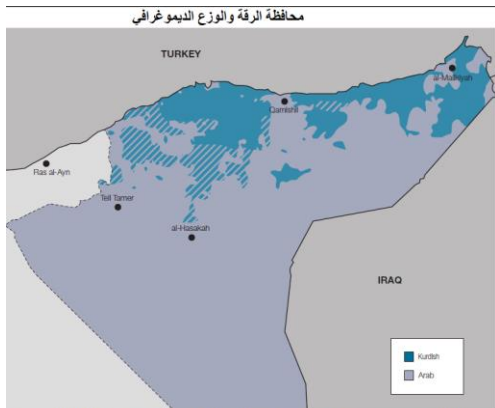
أظهرت الأحداث ما يشبه "التواطؤ" من قبل قيادة "قسد" عبر محاولة إخلاء الحيين، إما لإدراكها المسبق بحتمية سقوطهما وعدم القدرة على الدفاع عنهما، وإما لسحب الذرائع التركية. وبالجملة، ارتدت هذه النتائج سلباً على صورة "قسد" داخل المجتمع الكردي، خاصة بعد انتشار صور لمقاتلين يرفعون شعارات "الذئاب الرمادية" والأعلام التركية خلال المواجهات.

وبمجرد الانتهاء من ملف حلب، فُتحت معارك "دير حافر" و"المسكنة" و"مطار الطبقة"، وسط تحشيدات تركية مباشرة ونقل للقوات تحت أنظار الكاميرات؛ وهو تدخل مباشر يُعتقد أنه لم يكن ليحدث لولا موافقة "أمريكية-إسرائيلية"، تترجم التفاهات التي أعقبت الاتفاقية الأمنية (السورية-الإسرائيلية) الجديدة.

قسد والسيناريوهات المتوفرة: السياسية والعسكرية 2026

عند استقراء الأحداث التي عصفت بالبلاد عام 2025، يبرز تحول جوهري في الخطاب السياسي الكردي، قاده زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) المعتقل في سجن "إيمرالي" بتركيا، عبد الله أوجلان؛ حيث دعا الأخير في مبادرة تاريخية إلى إلقاء السلاح [1]. لاقت هذه الدعوة صدى متبايناً لدى مقاتلي "جبال قنديل" نظراً لرمزية أوجلان، لكن الأهم كان قبوله وتسويقه لمفهوم "الإسلام الديمقراطي"، وإبراز مكانة ثقل المكون الكردي في المفاوضات المتعلقة بشرق الفرات "روج آفا".

على الصعيد السياسي، تعتمد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على "مجلس سوريا الديمقراطية" (مسد) كذراع سياسية تدير هيكلية الإدارات الذاتية والمدنية في مناطق: دير الزور، الرقة، الطبقة، منبج وريفها، إقليم الفرات، الجزيرة، وعفرين .



ومع مطلع عام 2026، تجد "قسد" نفسها أمام سيناريوهين أحلاهما مر؛ فإما المضي في "اتفاقية الاندماج الكامل" ضمن مؤسسات الدولة السورية الجديدة— وهو المسار الذي يلقي دفعاً من "أحمد الشرع" برعاية أمريكية— أو مواجهة حتمية مع التحشيدات العسكرية التي بدأت تلوح في الأفق شرقي حلب والطبقة. ويبدو أن "مسد" يحاول استثمار رصيده السياسي لتجنب الصدام العسكري، خاصة بعد اهتزاز صورة "قسد" الميدانية في حلب، محاولاً الموازنة بين الحفاظ على خصوصية "الإدارة الذاتية" وبين شروط السيادة التي تفرضها الحكومة المركزية في دمشق.

مآلات "قسد": بين الانقسام البنيوي والبدائل السياسية

وفقاً للمعطيات الراهنة حول الواقع السياسي والديموغرافي لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وبالنظر إلى الفرص التي أتاحت لها التمدد بفضل الحاجة الأمريكية لمحاربة تنظيم "داعش"، واستقطاب بعض المكونات العربية في شرق الفرات لاعتبارات أمنية ومالية، يظل السند الأقوى لـ "قسد" هو المظلة الأمريكية. ومع ذلك، بدأت هذه المظلة تفرز مؤخراً خطاباً متناقضاً؛ يجمع بين التصريح العلني بالدعم، والاتفاقات الضمنية التي تفرض واقعاً جديداً، وهو ما يظهر في سياسة "التوصيات والتطمينات الدولية" التي تروجها "قسد" لمنتسبيها.

يشير هذا المشهد إلى أن "قسد"، بتركيباتها الهيئية، تحمل في طياتها بذور الانقسام وإعادة التوضع. ويتجلى ذلك في ميل الخيار الكردي السوري نحو "الحزب الديمقراطي الكردستاني" في العراق (أربيل)، كبديل سياسي عن "حزب العمال الكردستاني" الذي فقد مشروعية السلاح عقب دعوة "عبد الله أوجلان" التاريخية لحله. وقد بدأ هذا التحول يتمظهر في الدور الدبلوماسي المتنامي لأربيل، التي باتت ترعى جولات المفاوضات بين الجانب الأمريكي وقيادة "قسد"، سعياً للوصول إلى صيغة استقرار تتلاءم مع المتغيرات الإقليمية لعام 2026.

المؤشرات الجديدة للمرحلة الانتقالية بين الحكومة السورية و"قسد"

1. **التحول في استراتيجية "أحمد الشرع":** استشعر الرئيس أحمد الشرع خطورة المرحلة عقب محاولة الاغتيال التي استهدفته في القصر الجمهوري، مما دفعه تحت تأثير المظلة التركية لإتمام مقايضة سياسية كبرى؛ تم بموجبها إنهاء ملف الجنوب السوري وفق "الاتفاقية الأمنية السورية-الإسرائيلية"، والموافقة على فتح مكتب تنسيق في دمشق، مقابل إطلاق يده في ملف شرق الفرات.
2. **استعادة هيبة الدولة في حلب:** عكس قرار فض اجتماع دمشق المخصص لتوقيع الاتفاقية مع "قسد"، وما تبعه من تحشيد عسكري في حلب، إصراراً سورياً على الحسم الميداني لترسيخ صورة الدولة وهيبته.
3. **التصعيد الخطابي والإعلامي:** رُفِع مستوى الخطاب الرسمي تجاه "قسد" من خلال تصريحات الرئيس الشرع ذات النبرة العالية، والتي نُقلت عبر منبر إعلامي كردي (قناة شمس)، مما يحمل رسالة مباشرة للقاعدة الشعبية الكردية.
4. **المراسيم الرئاسية:** سعت الرئاسة السورية لفك الارتباط بين المجتمع الكردي وقيادته العسكرية عبر إصدار مراسيم تنهي أزمات موروثه من العهد السابق، وأبرزها مرسوم اللغة الكردية ومنح الجنسية للمحرومين منها.
5. **المراهنة على التنوع الديموغرافي:** تركز الحملة "السورية-التركية" حالياً على استمالة المكون العربي داخل "قسد"، بالإضافة إلى القوى الكردية المؤيدة لحكومة إقليم كردستان العراق، لخلخلة البنية الداخلية للقوات المسيطرة.
6. **نزع الشرعية الأيديولوجية عن السلاح:** شكلت دعوة "عبد الله أوجلان" لإلقاء السلاح ضربة رمزية قاصمة، حيث سحبت "شرعية المقاومة" من وحدات حماية الشعب (YPG) كفصيل مسلح.
7. **بروز مرجعية أربيل:** تبنى أوجلان دعوات صريحة للعودة إلى مرجعية حكومة إقليم كردستان العراق، والتي ظهرت في الأحداث الأخيرة كطرف ضامن ومقبول للتوافق بين الجانب الأمريكي و"قسد".

8. تراجع الدور الميداني الأمريكي: اتسمت المواقف الأمريكية الأخيرة بالدعوات اللفظية دون تحركات عسكرية فعلية على الأرض، وهو ما تجلّى بوضوح خلال أحداث حيي (الشيخ مقصود والأشرفية) بحلب، وما تبعها من حشود في "دير حافر" و"مسكنة" مدعومة علنياً من الجانب التركي.
9. الدعم اللفظي: يمكن قراءة الدعم الأمريكي اللفظي لـ "قسد" في سياق "التضليل السياسي"؛ لدفعها نحو التعنت الذي يخدم في النهاية نجاح الاتفاقيات مع "الشرع"، ويدفع بالقيادات الكردية نحو مسار "أربيل" لاستكمال التسوية المطلوبة إقليمياً.

النتائج والخلاصات الاستراتيجية 2026

تُشكل أحداث مطلع عام 2026 نقطة تحول جذري في الجغرافيا السياسية للمنطقة، ويمكن تلخيص مخرجاتها على النحو الآتي:

أولاً: سوريا

- تكريس صورة الانتصار: نجحت الدولة في تصدير مشهد استعادة السيطرة كإنجاز استراتيجي بعد سنوات من التراجع، وهو ما سيتم استثماره لتعزيز الشرعية محلياً وتثبيت حضورها إقليمياً.
- تجريد الخصم من أوراقه: حقق "أحمد الشرع" اختراقاً سياسياً بانتزاع الملفات المطلوبة للكرد عبر مرسومي (الجنسية واللغة)، مما سحب البساط من تحت يد القوى العسكرية الكردية.
- التعافي المالي: السيطرة على حقول النفط والمعابر الحدودية ستؤدي إلى إنعاش الخزينة العامة، مما يساهم في حل الأزمات المعيشية الخانقة.
- التحالف الاستراتيجي مع أنقرة: تعزز المحور (السوري-التركي)، مما رفع مستوى الحماية الأمنية للنظام الجديد ومنحه غطاءً إقليمياً متيناً.

ثانياً: تركيا

- حسم ملف "قسد": يمثل الانتهاء من التهديد العسكري على الحدود انتصاراً معنوياً كبيراً لأردوغان، يُوظف في الداخل التركي لتهيئة الأرضية لإعادة اللاجئين السوريين وفق رؤية ديموغرافية تضمن أمن الحدود.
- المكاسب الاقتصادية: ستكون تركيا المستفيد الأكبر من عودة تدفق النفط السوري، سواء عبر عمليات النقل أو التبادل التجاري، مستندة إلى خبرتها التاريخية في هذا الملف.

ثالثاً: الولايات المتحدة الأمريكية

- استراتيجية "الاحتواء القسري": يظهر الموقف الأمريكي كنوع من "التواطؤ الممنهج" لسلب "قسد" قوتها الميدانية، ودفعها نحو الانخراط في المشروع الإقليمي القادم.

- إعادة الهيكلة: التوجه نحو استبدال مسمى "قسد" بـ "قوات وطنية سورية" تندمج صورياً في الدولة لكنها تظل تحت الرعاية الأمريكية لضمان أمن القواعد الحيوية.
- معضلة السجون: يبقى ملف "عشرة آلاف إرهابي" في سجون "قسد" ورقة ضغط غامضة؛ وسط تساؤلات عن مصير هذه القيادات وكيفية توظيفها مستقبلاً.
- الربط بمرجعية أربيل: يهدف التوجه الأمريكي لربط كرد سوريا بمرجعية كرد العراق (المتوافقين مع تركيا)، مما يؤدي لنتائج مزدوجة:
 - داخلياً: تعزيز مكانة إقليم كردستان العراق كمحرك لمشاريع الانفصال التي قد تمتد لإيران وتركيا (كأداة ابتزاز سياسي).
 - أمنياً: إمكانية توظيف "الفلول الإرهابية" من السجون لإشغال الداخل العراقي والإيراني، وخلق بؤر استنزاف انتحارية تحقق اضطراباً يخدم المصالح الأمريكية.